

تعزيز دور ديوان المحاسبة في لبنان

توصيات للمجتمع المدني في المشاركة والمناصرة

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

SANCUS
CLARITY & ACCOUNTABILITY

جمعية الشفافية الدولية
لبنان - لا فساد

جرى تمويل هذا الملخص من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق جمعية الشفافية الدولية – لبنان وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

تماشياً مع سياسة جمعيّة الشفافيّة الدوليّة – لبنان لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتمّ الإشارة إلى المصدر، تحتفظ جمعيّة الشفافيّة الدوليّة – لبنان بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ أيّ شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

© ٢٠٢٣ - جمعيّة الشفافية الدولية - لبنان - جميع الحقوق محفوظة.

قائمة المحتويات

I- المقدمة ١

أ- صياغة مجموعة الأدوات : مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) وتظافر جهود منظمات المجتمع المدني من أجل تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١

١- الإنتوساي كمفعل محوري لمجموعة الموارد الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني. ١

٢- نبذة عن مجموعة الموارد المصممة لدعم وتعزيز إستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ومكوناتها. ١

ب- ديوان المحاسبة في لبنان : لمحة ٢

١- إختصاصه ودوره ومهامه. ٢

٢- أهمية عمليات التدقيق والتفاعل مع أصحاب المصلحة. ٥

II- الجزء الأول – استكشاف التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في لبنان ٧

أ- إظهار أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ٧

١- ما أهمية ومعنى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟ ٧

٢- التهديدات الشائعة التي تؤثر على استقلالية ديوان المحاسبة حول العالم والوضع في لبنان بشكل خاص. ٨

ت- العوائق المؤسسية والقانونية ١٠

١- تداعيات النموذج القضائي الذي اعتمده ديوان المحاسبة . ١٠

٢- مستوى الاستقلالية التي يسمح بها الإطار القانوني. ١١

٣- التداعيات المحتملة، مثل تلك الصادرة عن وزارة المالية، التي يمكن أن تؤثر على الحياد. ١٢

ث- التحديات السياسية والاقتصادية والسياقية ١٢

١- تأثيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في لبنان ١٢

٢- النشر العلني وشفافية التقارير ودور المجتمع المدني في تعزيز المساءلة. ١٣

III- الجزء الثاني – أدوات واستراتيجيات المناصرة ١٣

أ- الدفاع عن الاستقلالية من خلال المناصرة ١٤

١- تعريف الأدوات مثل مبادرة SIRAM ومدى تطبيقها على السياق اللبناني. ١٥

٢- آليات واستراتيجيات الإستجابة للتهديدات التي تواجه استقلالية ديوان المحاسبة. ١٧

٣- دمج المعايير والأطر الدولية المفيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ١٨

ب- المشاركة والتعاون بين أصحاب المصلحة ١٨

١- تكييف نماذج المشاركة مع مراعاة البيئة اللبنانية. ١٩

٢- إتاحة الفرص أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة والتأثير في عملية التدقيق، بما يضمن الشفافية. ٢٠

IV- الجزء ٣ - السير قدماً : معالجة التحديات واغتنام الفرص - التدخلات الاستراتيجية ٢٠

أ- الإصلاحات القانونية المحتملة وجوهر بناء التحالفات. ٢٠

ب- أساليب بناء وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني. ٢٢

ت- تشجيع المشاركة العامة الاستباقية وضمان إمكانية الوصول إلى التقارير. ٢٣

٧- الخاتمة ٢٥

أ- التأكيد على الأهمية القصوى للمحافظة على استقلالية ديوان المحاسبة . ٢٥

ب- آثار وجود جهاز أعلى للرقابة المستقلة على مشهد الحوكمة الأوسع في لبنان. ٢٦

ت- دعوة أخيرة لمواصلة الجهود من قبل كافة الأطراف المعنية في الحفاظ على الشفافية والنزاهة. ٢٧

١- المقدمة

أ- صياغة مجموعة الأدوات : مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) وتظافر جهود منظمات المجتمع المدني من أجل تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

١- الإنتوساي كمفعل محوري لمجموعة الموارد الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني

لماذا تعتبر الإنتوساي مفعلا محوريا في مراجعة المالية العامة ؟

تأسست المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) في العام ١٩٥٣، وهي بمثابة منصة عالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) للتعاون وتعزيز معايير المراجعة العامة على المستوى الدولي. تشتهر الإنتوساي بإلتزامها الشفافية والمساءلة والحوكمة، وهي منظمة حكومية دولية تتعاون مع سبع منظمات إقليمية، بما في ذلك منظمة ARABOSAI.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) كذراع مستقل لا يبغى الربح للإنتوساي.

كيف تدعم مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (SAI) في جميع أنحاء العالم ؟

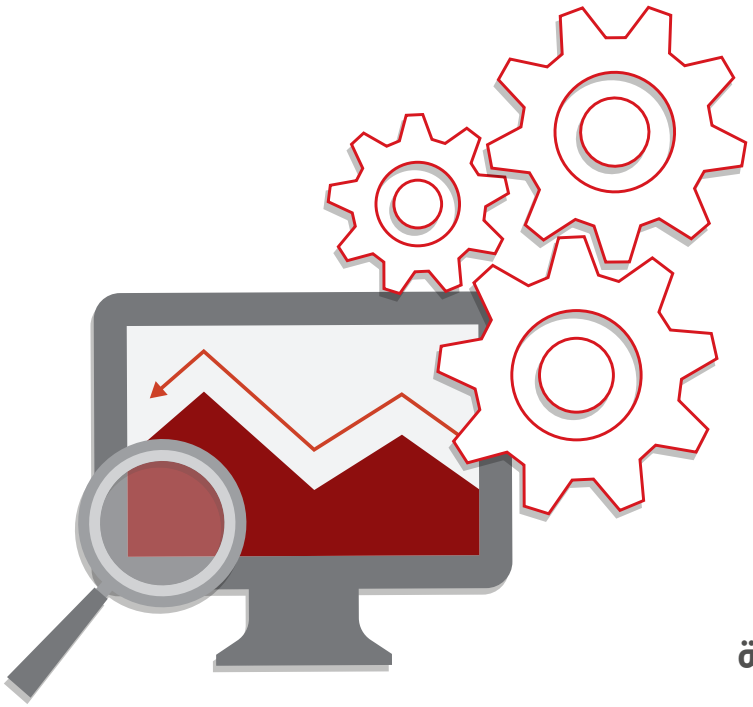
تركّز مبادرة تطوير الإنتوساي (IDI) على تعزيز الأجهزة العليا للرقابة من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة لضمان جهوزيتها لأداء مهامها. كما تعمل على بناء الجسور بين الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني لإيجاد بيئة داعمة. من خلال البحث المتعمق، تحدد مبادرة الأنتوساي للتنمية التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتدعو إلى اتخاذ تدابير وقائية. كما أنها تتقاسم الأدوات والموارد وأفضل الممارسات مع الأجهزة العليا للرقابة على مستوى العالم، مستمدة التوجيه من مستندات الإنتوساي الرئيسة مثل إعلان ليما والمكسيك. ويضمن هذا النهج الشامل أن تتمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من الإشراف بشكل فعال على إجراءات الحكومة دون تأثير غير مبررة.

٢- نبذة عن مجموعة الأدوات المصممة لدعم وتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومكوناتها:

توفر مجموعة الأدوات هذه دليلاً شاملاً لحماية استقلالية ديوان المحاسبة في لبنان (COA)، والتي تشمل مقدمة عن دور الإنتوساي، ولمحة عامة عن ديوان المحاسبة ، وتبيان التهديدات التي تواجه استقلاليته، واستراتيجيات المناصرة مثل آلية المناصرة السريعة لإستقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SIRAM) وتوصيات بشأن الإصلاحات القانونية والمشاركة العامة، واخيرا أهمية ضمان استقلالية ديوان المحاسبة. تركز الأقسام الأساسية على تشخيص التحديات التي تواجه استقلالية ديوان المحاسبة، وتزويد منظمات المجتمع المدني بأدوات لمواجهة التدخل من خلال الآليات القانونية، والتعاون، والرصد، والحملات، واقتراح طرق للمضي قدمًا بما في ذلك بناء التحالفات، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، وبروتوكولات الشفافية، والمشاركة العامة الاستباقية.

ما هو الهدف الأساسي لمجموعة أدوات "تمكين ديوان المحاسبة في لبنان"؟

تعتبر مجموعة الأدوات هذه بمثابة مجموعة متخصصة من الأدوات والمبادئ التوجيهية المصممة لحماية استقلالية ديوان المحاسبة في لبنان. يهدف هذا الدليل الشامل إلى توفير الوسائل اللازمة للأجهزة العليا للرقابة للعمل بسلاسة، مع التركيز على دورها المحوري في تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام وإدارة الموارد العامة مستمدا ذلك من رؤية تعزيز إستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وضمان حوكمة لا تشوبها شائبة. يؤكد كذلك على أهمية مشاركة المجتمع المدني والمناصرة لزيادة تأثير الأجهزة العليا للرقابة ومدى فعاليتها ضمن السياق اللبناني.



ب- ديوان المحاسبة في لبنان : نظرة شاملة

في إطار ديمقراطي، لا تعد الشفافية والمساءلة مجرد شعارات ؛ بل هي ركائز أساسية تضمن عمل الحكومات بما يحقق المصالح الفضلى لمواطنيها. يعد ديوان المحاسبة إحدى المؤسسات التي تقف في طليعة تطبيق هذه الشفافية في لبنان.

يعتبر ديوان المحاسبة الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة في لبنان والعمود الفقري في توازن القوى الديمقراطي في البلاد. ولكن ماهيته بالضبط؟

١- إختصاصه، دوره ومهامه.

الجوهر الأساسي لديوان المحاسبة
الجذور التاريخية : من أي بدأت القصة؟

تأسس ديوان المحاسبة في لبنان في العام ١٩٥١ بموجب قانون المحاسبة العمومية، وهو بمثابة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات التي تشرف على مالية الحكومة ونفقاتها العامة. وقد تأثر تأسيسه بشدة بنموذج ديوان المحاسبة الفرنسي، الذي يجمع بين الرقابة المالية والسلطات القضائية. يتميز هذا النموذج الأوروبي بصلاحية مراجعة الأمور المالية كما ويتمتع أيضاً بسلطة اتخاذ الإجراءات القضائية بناءً على النتائج التي يتوصل إليها.

تم تعزيز دور ديوان المحاسبة بشكل أكبر في المادة ٨٧ من الدستور اللبناني، التي تلزم ديوان المحاسبة تدقيق جميع الحسابات المالية الحكومية قبل تقديمها إلى مجلس النواب للموافقة عليها. شهدت مهام ديوان المحاسبة على مر العقود في لبنان، تحسينات كبيرة حيث تم دمج الممارسات الحديثة مع الاحتفاظ بأدواره التقليدية – وقد يتطلب بعضها إعادة النظر والتحديث في ضوء التحديات والاحتياجات المعاصرة.

ما هي مهام الديوان الرئيسة ؟

ديوان المحاسبة هو المراقب المالي على أعمال للحكومة. تتمثل مهمته في ضمان المحاسبة عن كل قرش من المال العام بشكل شفاف وقانوني.

ما وراء الشؤون المالية : ماذا أيضاً؟

بصرف النظر عن مراجعة الأموال، ديوان المحاسبة مكلف أيضاً بتقييم ما إذا كانت المؤسسات العامة تقدم خدماتها بكفاءة من منظور مالي.



فك رموز صلاحياته القانونية

من أين يستمد ديوان المحاسبة سلطته؟

تستمد السلطة الرئيسة لديوان المحاسبة من المادة ٨٧ من الدستور اللبناني، التي تلزمه تدقيق الحسابات المالية الحكومية قبل إحالتها إلى مجلس النواب. بالإضافة إلى ذلك، يوضح قانون المحاسبة العمومية لعام ١٩٥١ واجباته وأدواره المحددة. يحدد هذان المصدران القانونيان الدور الحاسم الذي يلعبه ديوان المحاسبة في مراجعة مالية لبنان وضمان الشفافية.

ما هو موقعه ضمن التسلسل الهرمي الحكومي؟

يعمل ديوان المحاسبة ضمن الهيكل الحكومي اللبناني، كمحكمة مالية إدارية، وهو الدور الذي يجمع بين الرقابة المالية والسلطة القضائية. بالإستناد إلى النماذج الأوروبية، بشكل خاص في دول مثل فرنسا، يتمتع ديوان المحاسبة بالقدرة المزدوجة على التقييم الوقائي لمدى قانونية القرارات المالية ومراقبتها بعد التنفيذ. بعبارات أبسط، هو يعمل بمثابة جهة رقابية مالية، مما يضمن توافق القرارات مع الأنظمة، وكمحكمة، تصدر الأحكام بشأن المسائل المالية عند الحاجة. يوفر هذا الأمر آلية صارمة للتحقق والتوازن للشؤون المالية للدولة.

المسؤوليات : هل يمكننا إدراجها؟



يركز ديوان المحاسبة في المقام الأول على الرقابة المالية في القطاع العام في لبنان. تشمل المسؤوليات الرئيسة ضمان الامتثال للقوانين المالية، والتدقيق في شرعية المعاملات المالية، واتخاذ إجراءات ضد المخالفات المالية، والإشراف على الاستخدام السليم للأموال العامة، وإجراء تدقيق لاحق للإنفاق للهيئات العامة المستقلة. لا تشمل ولاية ديوان المحاسبة جميع أنواع الملاحقات ولكنها تركز على دعم الشفافية المالية والمساءلة في المجال العام. بعد التدقيق : ماذا يحصل؟

بمجرد اكتمال عملية التدقيق، يقوم ديوان المحاسبة بإصدار تقارير شاملة. تشمل تلك ملخصات سنوية للأنشطة المالية للحكومة إلى تقارير متخصصة حول مواضيع معينة إلى توصيات حول التحسينات المقترحة. تعتبر هذه التقارير بالغة الأهمية للرقابة مجلس النوابية لأنها تسلط الضوء على كيفية إدارة الحكومة للموارد العامة واستخدامها. كما وتسلط الضوء على مجالات الفساد المحتملة أو سوء إدارة الأموال وتقترح مجالات للتحسين. بالنسبة للجمهور، تضمن هذه المستندات الشفافية، مما يسمح للمواطنين بفهم وتقييم السلوك المالي للحكومة وإجراءات المساءلة.

الاطلاع على هيكله التنظيمي

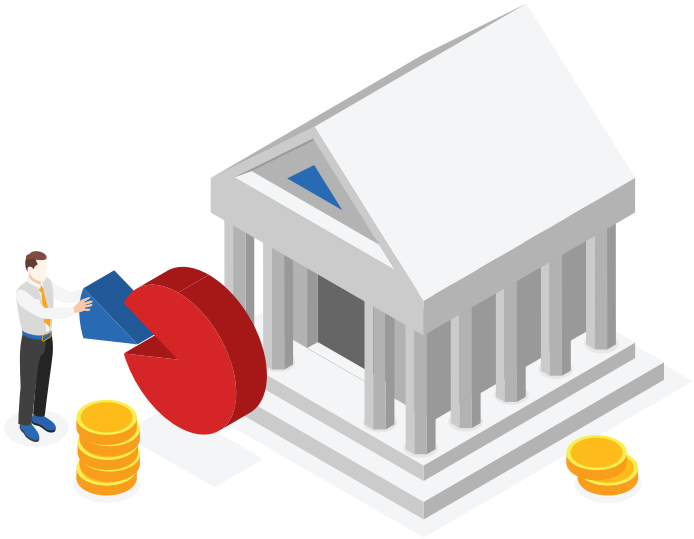
من يدير ديوان المحاسبة؟
يترأس ديوان المحاسبة رئيسا يعاونه ٤٩ قاضياً يتوزعون على ثماني غرف، إلى جانب مدققين ومراقبين. يعمل الديوان على أساس تعيينات كبار الموظفين التي تتأثر بترشيحات رئيس الوزراء وموافقة مجلس الوزراء. ومع ذلك، فإن عملية التعيين هذه تواجه الانتقاد بسبب احتمال حصر السلطة في يد رئيس الوزراء، وخطر التحيز السياسي من مجلس الوزراء، واحتمال الإفتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بمعايير الاختيار. لكي يحتفظ ديوان المحاسبة بمصداقيته، فمن الأهمية بمكان أن تكون تعيينات قيادته شفافة وغير متحيزة وخالية من التأثيرات السياسية غير المبررة.

الاستقرار الوظيفي : ما مدى مرونة المناصب؟
الاستقرار والاستمرارية في ديوان المحاسبة بالغا الأهمية. لذا تعين المناصب العليا بما فيهم الرئيس والقضاة والمدعي العام، بشكل دائملضمان ثبوت النهج. كما أن عمليات المناقلات أو انهاء الخدمة ليست تعسفية ؛ بالتالي لا يجوز نقل الأعضاء إلى إدارة أخرى إلا بموافقة مجلس ديوان المحاسبة. علاوة على ذلك، لا يمكن فرض عقوبات إلا من قبل المجلس التأديبي لديوان المحاسبة حيث أنه هيئة داخلية مكلفة بالإشراف على سلوك أعضائه. يحمي هذا المجلس ديوان المحاسبة بقوة من التأثيرات الخارجية، مما يضمن سلامته واستقلاليته.

٢- أهمية عمليات التدقيق والتفاعل مع أصحاب المصلحة.

لمن يخضع ديوان المحاسبة؟

استنادا إلى إطاره القانوني التأسيسي المنبثق عن الدستور وقانون المحاسبة العمومية لعام ١٩٥١ كما هو موضح سابقًا، يحتفظ ديوان المحاسبة بعلاقة وثيقة مع رئاسة مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، يرفع ديوان المحاسبة تقاريره إلى مجلس النواب ورئيس الجمهورية. يمكّن هذا التموضع ديوان المحاسبة من أداء أدوار مزدوجة – ككيان إشرافي وجهاز استشاري، يدعم الممارسات المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة في الحكومة.



من هم اللاعبون الرئيسون في شبكة ديوان المحاسبة؟

يتواصل ديوان المحاسبة باستمرار مع مختلف الهيئات الرقابية الحكومية ضمن إطار المساءلة في لبنان. وتشمل هذه الكيانات ما يلي :

- **مجلس النواب :**

يقدم ديوان المحاسبة تقاريره حول تنفيذ الموازنة والتحقيقات إلى مجلس النواب. علاوة على ذلك، ووفقاً للدستور اللبناني، يجب عرض قطوعات الحساب لكل سنة على مجلس النواب للموافقة عليها قبل إصدار موازنة السنة التالية.

- **هيئة التفتيش المركزي :**

هيئة التفتيش المركزي هي هيئة رقابة داخلية تركز على الفساد المحتمل داخل القطاع العام. عندما يكتشف ديوان المحاسبة نشاطاً مشبوهاً أثناء عمليات التدقيق التي يقوم بها، يجيل بموجب قانون القضية إلى هيئة التفتيش المركزي لإجراء تحقيق شامل.

- **هيئة الشراء العام :**

الإشراف على المشتريات العامة هو جهد تعاوني بين ديوان المحاسبة وهيئة الشراء العام.

- **وزارة المالية :**

يتعين على ديوان المحاسبة التعاون مع وزارة المالية بسبب دور الوزارة في تسجيل وإدارة النفقات الحكومية. وتضمن العلاقة المترابطة بينهما مراجعة دقيقة، حيث يتمكن ديوان المحاسبة من الوصول إلى السجلات المالية للوزارة لإجراء عمليات التدقيق. هذا التعاون الإلزامي، الذي يتضمن تبادل البيانات والمناقشات المشتركة حول المسائل المالية، له دور فعال في ضمان الرقابة المالية للحكومة.

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :**

بموجب القانون رقم ١٧٥/٢٠٢٠ الخاص بمكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، هناك تعاون مميز مع ديوان المحاسبة. بينما تتعمق الهيئة في المقام الأول في مزاعم الفساد، فإن الحالات التي تقع ضمن ولاية ديوان المحاسبة يجب أن تحال إليه لإجراء تدقيق شامل.

- **النيابة العامة التمييزية :**

لدى ديوان المحاسبة، عند توثيق المخالفات المالية أو الجرائم، صلاحية إحالة هذه القضايا إلى النيابة العامة التمييزية. يتمثل الدور الأساسي للنيابة العامة التمييزية في التحقيق ومتابعة الإجراءات القانونية المتعلقة بالممارسات المالية الخاطئة داخل القطاع العام.

ما هي نتيجة هذه التفاعلات؟

على الرغم من نقاط الاتصال العديدة التي يتمتع بها ديوان المحاسبة مع مختلف هيئات الرقابة في لبنان، إلا أن هناك مجالًا لتوسيع نطاق تفاعله. على سبيل المثال، على الرغم من وجود أحكام قانونية للتعاون، إلا أنه في الممارسة العملية، لا يتم الإبلاغ بشكل متكرر عن التحقيقات المشتركة أو نتائج التدقيق المشتركة بين ديوان المحاسبة وهيئات مثل النيابة العامة التمييزية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. يشير هذا الأمر إلى وجود فجوة بين السياسة والتنفيذ. بهدف تحسين الرقابة على الموارد العامة، من المهم أن تكون الحوارات المنتظمة وتبادل البيانات والجهود المنسقة بين هذه الكيانات أكثر من مجرد سياسة – بل يجب أن تكون ممارسة نشطة ومنتظمة.

من ناحية أخرى، فإن الإطار القانوني المتعلق بعمل المؤسسات الرقابية غالبًا ما يوجد سلطة مزدوجة و/أو تداخلاً، وتحديداً بين ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي. تعتبر الإحالات بين الاثنين فيما يتعلق بكيفية إدارة القضايا التأديبية والمعايير التي يتم على أساسها معالجة الحالة من قبل ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي مثال على ذلك.



II. الجزء الأول
استكشاف التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في لبنان

أ- إظهار أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

تلعب الأجهزة العليا للرقابة، مثل ديوان المحاسبة ، دوراً محورياً في ضمان المساءلة العامة. ترتكز فعاليتها ومصداقيتها على قدرتها على العمل بشكل مستقل.

١- ما أهمية ومعنى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مثل ديوان المحاسبة، دوراً حاسماً في مساءلة الحكومات عن استخدام الموارد العامة. تعتمد قدرتها على إتمام هذه المهام الرقابية بشكل فعال على كونها مستقلة عن السلطة التنفيذية التي تقوم بمراقبتها.

تشير استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى القدرة على القيام بالعمل بحرية، دون تأثير أو تدخل غير مبرر من الجهات الخاضعة للرقابة. يعتبر هذا الأمر شرطاً أساسياً لكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من إنجاز دورها بموضوعية ومصداقية.

تحدد الإنتوساي، المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تعريف الاستقلالية بأنها سلسلة من الترتيبات المناسبة لضمان استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عن الكيان الخاضع للرقابة والتحرر من التأثير الخارجي، إلى جانب الوصول غير المقيد إلى المعلومات.

يشكل الإطار الدستوري / القانوني المناسب أساس استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ولكن لا بد من التركيز بالقدر نفسه على تحقيق الاستقلالية الفعلية على أرض الواقع.



٢- ما هي التهديدات الشائعة التي تؤثر على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية حول العالم والوضع في لبنان بشكل خاص؟

التهديدات العالمية :

الاستقلال المالي والإداري : أحد التهديدات الرئيسة هو اعتماد العديد من الأجهزة العليا للرقابة على السلطة التنفيذية في ميزانياتها، الأمر الذي يمكن أن يحد بشكل كبير من إستقلالها. ويتفاقم هذا الأمر أكثر عندما تكون هناك سيطرة تنفيذية على الموارد البشرية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

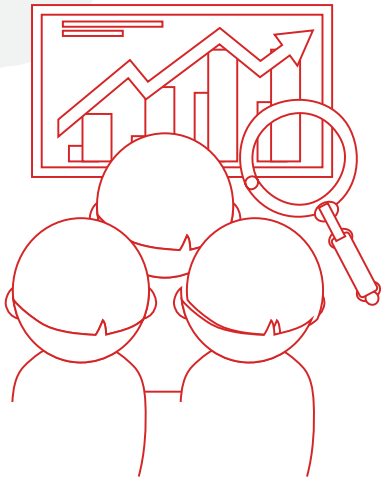
نطاق عمليات المراجعة : يمكن الحد من فعالية الأجهزة العليا للرقابة بسبب القيود المفروضة على أنواع عمليات المراجعة التي يمكنها إجراؤها. يمثل هذا الأمر تحدياً خاصاً عندما يكون هناك تدخل سياسي في اختيار عمليات التدقيق هذه ونطاقها.

التدخل التنفيذي في تعيينات مراكز القيادة : تواجه نزاهة وموضوعية الأجهزة العليا للرقابة تهديدات عندما يكون للسلطة التنفيذية تأثيرا غير مبررا على العمليات المحيطة بتعيين أو حتى إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

قيود النشر العام : يمكن الحد من شفافية الأجهزة العليا للرقابة وتأثيرها بسبب العوائق التي تحول دون نشر نتائج المراجعة الخاصة بها. يشمل ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات الضرورية لعمليات التدقيق الخاصة بها والقيود اللاحقة على نشر تقاريرها للعامة.

التهديدات القانونية أو غير القانونية بناءً على نتائج المراقبة : يمكن أن تواجه الأجهزة العليا للرقابة التهديدات، سواء ضمن الإطار القانوني أو خارجياً، الناشئة عن نتائج عمليات التدقيق الخاصة بها. ويمكن لهذه التهديدات أن تعرقل عملياتها وتمنع إجراء تدقيقات قوية في المستقبل.

الافتقار إلى آليات التنفيذ : يتضاءل دورها الحيوي في ضمان المساءلة الحكومية في ظل غياب الآليات المناسبة لمتابعة وتنفيذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



التحديات التي تواجه ديوان المحاسبة في لبنان :

- **الارتباط الإداري :**

يشكل الارتباط المباشر بين ديوان المحاسبة ومكتب مجلس الوزراء تهديدات متأصلة ترتبط بإستقلالية الديوان. من الممكن أن تؤدي مثل هذه العلاقات الوثيقة إلى الإضرار بموضوعية وحيادية عمليات التدقيق التي تقوم بها الديوان خاصة عند التدقيق في الأنشطة المالية أو القرارات المرتبطة بالمجلس. على سبيل المثال، قد نرى ترددا أو قد تمارس ضغوطا ما لعدم إظهار أو طمس أي مؤشر سلبي في نشاط المجلس هذا. في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي هذا الارتباط أيضاً إلى تأخير في إصدار بعض تقارير التدقيق التي قد تكون حساسة من الناحية السياسية أو عرقلتها. تسلط مثل هذه السيناريوهات الضوء على تضارب المصالح المحتمل وتؤكد الحاجة إلى ترسيخ فصل واضح بين الأجهزة العليا للرقابة ومكاتبها التنفيذية.

- **التأثير التنفيذي :**

يمكن إعاقة استقلالية ديوان المحاسبة عندما تتأثر مخصصات موازنته بالسلطة التنفيذية. تعتبر المؤسسة ذات الموارد الجيدة ضرورية لإجراء عمليات التدقيق والرقابة الفعالة. في بعض الحالات، كما في سنوات معينة، شهد ديوان المحاسبة إنخفاضاً في مخصصات الميزانية، مما حد من قدراته التشغيلية. يمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة تكتيك للحد من فعاليته. على سبيل المثال، أدى النقص المستمر في التمويل على مدى سنوات متتالية إلى إعاقة ديوان المحاسبة من تعيين الموظفين اللازمين، أو شراء المعدات الأساسية، أو إجراء عمليات تدقيق شاملة.

- **التركيز على التدقيق :**

يركز ديوان المحاسبة في لبنان بشكل كبير على عمليات التدقيق المسبقة، التي تقيم المعاملات قبل الانتهاء منها لضمان قانونيتها والإمتثال. يمكن لهذا النهج الاستباقي أن يمنع التناقضات المالية، مع التقليل من التركيز على عمليات التدقيق اللاحقة، التي تقيم نتائج وتأثيرات القرارات المالية بعد تنفيذها، مما قد يحد من المساءلة الشاملة والتغذية الراجعة.

- **الافتقار إلى الشفافية :**

أحد التحديات الكبيرة التي تواجه استقلالية ديوان المحاسبة في لبنان هو تقييد الوصول إلى المعلومات من بعض الإدارات، ولا سيما الجيش، والمصرف المركزي، والعديد من المؤسسات المستقلة الملزمة بتقديم تقارير إلى ديوان المحاسبة. يعوق هذا النقص في الشفافية قدرة ديوان المحاسبة على إجراء عمليات تدقيق شاملة ومستقلة. أيضا، يعرقل التأخير في نشر تقارير مراجعة الحسابات وتدقيقها المساءلة. على سبيل المثال، يتيح تأجيل التدقيق في حسابات الهيئات الكبرى وقتًا كافيًا لإخفاء التناقضات أو التخفيف منها، وبالتالي عند الإفصاح عنها للمواكنين تأتي من دون أي تأثير يذكر.

- **تأثير الأزمة الاقتصادية :**

أدت الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان إلى زيادة الضغط على القدرات الرقابية لديوان المحاسبة. مع تضاؤل الموارد، وتشديد الميزانيات، والتحديات الاقتصادية الأوسع التي تواجهها البلاد، يكافح ديوان المحاسبة للحفاظ على عملياتها عند المستويات المقبولة، مما يؤثر على كفاءتها ومدى انتشارها.

- **تحديات التوظيف:**

على الرغم من الدور الموسع والحاسم الذي يلعبه ديوان المحاسبة في الرقابة المالية، إلا أن عدد موظفيه ضئيل نسبيا مما يرهق كاهل القوة العاملة. يضع العمل المكثف المطلوب، ضغوطًا هائلة على الموظفين الحاليين، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء في الحفاظ على معايير التدقيق والمراجعة المطلوبة. تؤدي هذه التحديات، التي تفاقمت بسبب عدم الوصول إلى المعلومات الموصوفة سابقًا، إلى تفاقم التأخير في إصدار تقارير ديوان المحاسبة، مما يحد من فرصة التصحيح والمساءلة الفعالة.



ب- العوائق المؤسسية والقانونية

١- تداعيات النموذج القضائي الذي اعتمده ديوان المحاسبة

كيف يؤثر الإطار المؤسسي على عمليات ديوان المحاسبة؟

بالتعمق في هيكلية ديوان المحاسبة، نجد أنه يبرز بسبب نموذجه القضائي، الذي يمنحه صلاحيات هائلة مثل القدرة على فرض عقوبات إدارية بناءً على نتائج التدقيق. ومع ذلك، فإن اعتماده على السلطة التنفيذية في الحصول على الموارد المالية يلقي بظلاله على استقلاليته الكاملة، مما يجعله عرضة للتأثيرات المحتملة.

ما هي التحديات التي تواجهها ديوان المحاسبة بسبب الإطار القانوني؟

يعمل ديوان المحاسبة بموجب "المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣". يحدد هذا القانون مسؤوليات ديوان المحاسبة ولكنه يفتقر إلى الوضوح بشأن استقلاله المالي والتشغيلي. عند التأكيد على عمليات التدقيق المسبق (عمليات التدقيق الأولية) على عمليات التدقيق اللاحقة (مراجعات مرتكزة على الوقائع) يعني أن ديوان المحاسبة غالباً ما يقوم بمراجعة الخطط أكثر من النتائج الفعلية. على سبيل المثال، إذا خططت إحدى الدوائر الحكومية لإنفاق مبلغ محدد على البنية التحتية ولكنها أفرطت في الإنفاق، فإن المراجعة المسبقة ستفشل في تحقيق ذلك، في حين أن المراجعة اللاحقة ستدرك ذلك. مثل هذا التفويض المقيد يمكن أن يعيق استقلالية ديوان المحاسبة، لأنه قد لا يشرف بحرية على جميع العمليات المالية ويقيمها بشكل شامل.

هل هناك مخاوف بشأن التدخل التنفيذي في ديوان المحاسبة بسبب نموذجه القضائي؟

تظهر بعض نقاط الضعف في الإطار القضائي لديوان المحاسبة في لبنان. فعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا تزال المخاوف بشأن التأثير السياسي غير المبررة قائمة. كما تجدر الإشارة إلى احتمال تدخل أطراف سياسية وتأثيرها على التعيينات الرئيسة داخل ديوان المحاسبة مما يضعف حياده.

علاوة على ذلك، فإن الثقافة الفريدة للنموذج القضائي قد خلقت في بعض الأحيان، عن غير قصد، حواجز أمام ديوان المحاسبة. ومن الأمثلة على ذلك في لبنان تفاعلات ديوان المحاسبة مع هيئات رقابية أخرى مثل لجنة المالية والموازنة النيابية. في بعض الأحيان وعوضا عن اعتماد نهج تعاون تعمل الهيئتان بالتوازي دون تنسيق كاف، مما يؤدي إلى الحد من فعالية ضوابط وتوازنات الإدارة بشكل عام.

٢- مستوى الاستقلالية التي يسمح بها الإطار القانوني

هل يضمن الإطار القانوني الإستقلالية الكاملة لديوان المحاسبة؟

تمنح البنية القانونية ديوان المحاسبة قدرا كبيرا من الاستقلالية، خاصة مع نموذجه القضائي الذي يسمح بفرض العقوبات. ومع ذلك، تنشأ تحديات في مجالات عديدة على غرار قرارات الميزانية وتعيينات كبار الموظفين، مما قد يؤثر على استقلاليته. كما أن تركيزه القوي على الرقابة المسبقة قد يحد من عمق إشرافه.

٣- التداعيات المحتملة، مثل تلك الصادرة عن وزارة المالية، التي يمكن أن تؤثر على الحياد

كيف يمكن لتدخلات وزارة المالية أن تؤثر على حياد ديوان المحاسبة؟

عند الغوص في هذه الهرمية نرى أن وزارة المالية تمارس تدخلات كبيرة على الصلاحية المالية لديوان المحاسبة. يمهد هذا الإعتماد المالي المعقد الطريق لتداعيات محتملة تؤثر لا محال على نشاط ديوان المحاسبة. وتزداد التعقيدات أكثر مع احتمالية أن يتعارض دور ديوان المحاسبة في تدقيق العقود والقرارات المرتبطة بالمشتريات مع قرارات تتخذها وزارة المالية في هذا السياق، مما يؤثر على الحياد.

هل هناك مخاوف بشأن نطاق عمليات تدقيق ديوان المحاسبة؟

يواجه ديوان المحاسبة في لبنان تحديات يمكن أن تؤثر على دوره الرقابي. تؤدي عند تحديد الصلاحيات إلى غموض في بعض المهام مما يؤدي إلى ثغرات رقابية محتملة. يمكن أن تنشأ مشاكل التنسيق، خاصة مع الكيانات الأساسية مثل وزارة المالية، من عدم تبادل المعلومات بشكل واضح، مما يحد من شمولية المراجعة. بالتالي يجب أن يلحق ديوان المحاسبة بركب التقدم المحرز في الأدوات المالية لضمان التدقيق بالأدوات المالية الحديثة بشكل مناسب. علاوة على ذلك، ينبغي الإلتفات إلى رأي المواطنين حيث يمكن أن تنخفض ثقة هؤلاء بديوان المحاسبة في حال لم يكن التدقيق الذي يقوم به كاف.

ت- التحديات السياسية والاقتصادية والسياقية

١- الغوص في متاهة لبنان السياسية والاقتصادية

كيف أثرت الاضطرابات السياسية والاقتصادية المستمرة في لبنان على ديوان المحاسبة؟

لقد أثرت المشاكل السياسية والمالية في لبنان، مع المواجهات السياسية والإنهيار المالي الكبير، على العديد من المجالات، بما في ذلك ديوان المحاسبة. كما أدت هذه المشاكل إلى مشاكل مصرفية وارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، مما رفع تكلفة المعيشة بشكل كبير على الناس

بعيداً عن المخاوف المتعلقة بالرواتب، عانت الميزانية التشغيلية الشاملة للديوان. وهذا يعني قلة الموارد والموظفين لأداء واجباتهم بفعالية. أدت الإضرابات المتكررة إلى تأخير مهام الحكومة، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها الديوان في خضم هذه الأوقات المضطربة.

هل تؤجج هذه الظروف المضطربة نيران الفساد؟

تعاني البلاد من الفساد المستفحل فيها منذ وقت طويل، ويتجلى ذلك من خلال تصنيفها الضعيف المستمر في التقييمات العالمية. في العام ٢٠٢٢، وضعت منظمة الشفافية الدولية لبنان في المرتبة ١٥٠ بين ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد، حيث نال درجة ضئيلة تبلغ ٢٤ من أصل ١٠٠. بالتالي، تحتل البلاد مكانة بارزة كواحدة من أكثر الدول فسادًا في جميع أنحاء العالم. وفي خضم هذه التحديات، سمح تضاؤل الرقابة لدى ديوان المحاسبة للفساد بالانتشار دون رادع، مما أدى إلى مزيد من تدهور ثقة العامة في الحكم.

للفساد تأثير عميق ومدمر على لبنان، مسبباً أضراراً متعددة الأوجه. فهو يقوض أسس سيادة القانون، في حين يؤدي أيضا إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية. علاوة على ذلك، فإنه يعيد توجيه الموارد الحيوية من وجهاتها المقصودة، مما يحرم الخدمات الحيوية من الدعم اللازم.

٢- النشر العلني وشفافية التقارير ودور المجتمع المدني في تعزيز المساءلة.

ما هو الوضع الراهن فيما يتعلق بشفافية تقارير ديوان المحاسبات؟

حاليا يمكننا القول أن شفافية تقارير ديوان المحاسبة محدودة إلى حد ما. بموجب قانون ديوان المحاسبة، يتم نشر ملخص سنوي موجز لتقارير التدقيق الخاصة به في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف. لا يحد هذا الأمر من اطلاع المواطنين على النطاق الكامل للنتائج التي توصل إليها الديوان فحسب، بل يعيق أيضاً قدرة ديوان المحاسبة على تبادل المعلومات من عملها على نطاق واسع. تثير هذه النقطة الأخيرة مخاوف بشأن استقلالية الديوان وقدرته على العمل دون قيود غير مبررة.

كيف يمكن أن يعزز المجتمع المدني الشفافية والمساءلة؟



بالتعمق في القطاع المدني، نجد أن منظمات المجتمع المدني اللبنانية تدعو بإستمرار إلى الكشف عن تقارير ديوان المحاسبة لتوضيح استخدام الأموال العامة. من المهم الإشارة إلى أن هذه التقارير نادراً ما تنشر بعد العام ٢٠٠٥، مما أثار قلق المدافعين عن الشفافية. لا تطالب هذه المنظمات بإمكانية الوصول فحسب، بل تدفع أيضاً إلى إجراء عمليات تدقيق شاملة للأداء، ومراجعات شاملة، ومنصات مدنية أقوى للإشراف على نتائج ديوان المحاسبة. معاً، يمكن لمنظمات المجتمع المدني وديوان المحاسبة تعزيز نتائج المراجعة، وتحسين وضوح التقرير، وضمان اتباع التوصيات، وقيادة مبادرات الشفافية التعاونية.

III. الجزء الثاني
أدوات واستراتيجيات المناصرة

تحتاج منظمات المجتمع المدني في عالم يتسم بالتعقيد المتزايد، إلى أدوات مبتكرة واستراتيجيات تكيفية للدفاع عن قضاياها بشكل فعال.

يتطلب فهم التعقيدات المرتبطة بضمان الإستقلال المؤسسي إستكشافاً تفصيلياً للاستراتيجيات وتكامل المعايير الدولية. أدناه، ينسلط الضوء على نقطتين حيويتين تهدفان إلى توجيه منظمات المجتمع المدني لمناصرة ديوان المحاسبة في لبنان.

أ- الدفاع عن الاستقلالية من خلال المناصرة



تعتبر الإستقلالية العنصر الأساسي لأي مؤسسة رقابية. في ما يلي عرضا معمقا للأدوات والتكتيكات المصممة لضمان هذه الإستقلالية وحمايتها وصلابتها ذد أي تدخلات وتأثيرات غير مبررة.

١- الكشف عن مبادرة SIRAM : درع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عصرنا

ما هي مبادرة SIRAM بالضبط؟

قدمت مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) في مواجهة التهديدات المتزايدة التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) في جميع أنحاء العالم، آلية المناصرة السريعة لإستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (SIRAM). تساعد هذه الآلية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعرضة للتهديد، وحشد الدعم من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة. في حين أن الأجهزة العليا للرقابة هي المستفيد الرئيس، يمكن لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أيضاً الاستفادة من SIRAM، بشرط أن يحصلوا على دعم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المعني.

بدأت SIRAM في العام ٢٠١٩، مع عمليات تنفيذ تجريبية في شمال مقدونيا والصومال. أدى التأثير الإيجابي إلى تطبيقه في بلدان أخرى، بما في ذلك غانا في العام ٢٠٢٠ والعديد من البلدان الأخرى مثل قبرص وكولومبيا وسيراليون في عام ٢٠٢١. وكانت الإستجابة المتكررة خلال هذه التدخلات إصدار "تصاريح تعرب عن مخاوف".
للفساد تأثير عميق ومدمر على لبنان، مسبباً أضراراً متعددة الأوجه. فهو يقوض أسس سيادة القانون، في حين يؤدي أيضا إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية. علاوة على ذلك، فإنه يعيد توجيه الموارد الحيوية من وجهاتها المقصودة، مما يحرم الخدمات الحيوية من الدعم اللازم.

فهم مبادرة SIRAM :

تعتبر مبادرة SIRAM عملية شاملة تضمن الدقة والمصداقية إذ أنها تشمل :

٠١

المشاورة المفتوحة: تبدأ مبادرة IDI حواراً مفتوحاً مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأصحاب المصلحة المرتبطين بها. على سبيل المثال، في كولومبيا والإكوادور وسيراليون، عقدت مبادرة الأنتوساي للتنمية مشاورات مع العديد من منظمات المجتمع المدني مما أعطاها معلومات قيمة. كما أثبت التعاون مع هيئات مثل المكاتب المحلية لمنظمة الشفافية الدولية أهميته البالغة.

٠٢

مرحلة التقييم : يتم هنا تقييم عمق وطبيعة التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. تعتبر الرؤى الواردة من أصحاب المصلحة على المستوى الأرضي، وخاصة منظمات المجتمع المدني، محورية في هذه المرحلة.

٠٣

آلية الاستجابة : اعتماداً على مستوى التهديد الذي تم تقييمه، يتم صياغة الإستجابات المناسبة. يمكن أن يتراوح هذا من إصدار البيانات الرسمية إلى المزيد من استراتيجيات التدخل العملي.

٠٤

التغذية الراجعة والملاحظات : بعد تنفيذ الإستجابة المختارة، يتم رصد تأثيرها. تضمن آليات التغذية الراجعة تسجيل الدروس المستفادة وترابطها

يكمن نجاح وأهمية SIRAM في طبيعتها التعاونية، التي تشمل منظمات المجتمع المدني ومبادرة الإنتوساي للتنمية.

هل تستطيع سيرام أن تترك بصمتها في السياق اللبناني؟

في لبنان، يعمل ديوان المحاسبة بمثابة أداة كشف حيوية ضد التدخل السياسي. على سبيل المثال، إذا كانت هناك محاولة من جانب السلطة التنفيذية لإقالة رئيس ديوان المحاسبة دون سبب، فيمكن لآلية SIRAM التدخل بسرعة. بعد تنبيه منظمات المجتمع المدني المحلية، يمكن لمبادرة IDI أن تبدأ الاستجابة بسرعة، والتي قد تشمل جهود المناصرة، والإجراءات القانونية، والتدابير اللازمة للحفاظ على إستقلالية ديوان المحاسبة. بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني اللبنانية، تعتبر SIRAM أكثر من مجرد أداة فهي ضمانة قوية، وجاهزة دائماً لدعم الدور الرقابي الأساسي لديوان المحاسبة.

٢- آليات واستراتيجيات مواجهة التهديدات التي تواجه استقلالية ديوان المحاسبة

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتصدى بشكل فعال للتهديدات التي تهدد إستقلالية ديوان المحاسبة؟

للدفاع بقوة عن استقلالية ديوان المحاسبة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني اعتماد نهج متعدد الأوجه :

الآليات القانونية :

- **التقاضي :**

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام النظام القانوني لمواجهة الإجراءات التي تهدد استقلالية ديوان المحاسبة. مع ذلك، ونظراً لإرتفاع تكاليف التقاضي، فإن طلب المساعدة من المنظمات أو مكاتب المحاماة التي تقدم دعماً مجانياً لقضايا المصلحة العامة يمكن أن يكون استراتيجية قابلة للتطبيق. يمكن أن يكون الحل هو الشراكة مع مؤسسات قانونية تركز على المصلحة العامة مثل المفكرة القانونية، وهي منظمة لبنانية غير حكومية تعمل على تعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية التي تدعم قضايا الصالح العام. وهذا يمكن أن يساعد في تخفيض التكاليف.

- **الإصلاحات التشريعية :**

من الضروري الدعوة إلى سن قوانين تعزز استقلال ديوان المحاسبة. وحاليا هناك مشروع قانون في مجلس النواب يطمح لتعديل المرسوم التشريعي بما يعزز هيكلية ديوان المحاسبة. يهدف ذلك إلى تعزيز مواردها البشرية والفنية، مما يضمن أنها مجهزة تجهيزاً جيداً للوفاء بواجباتها بكفاءة. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعزز هذا الإصلاح بشكل أكبر.

الاستراتيجيات التعاونية :

- **بناء التحالفات :**

يمكن للتعاون مع وسائل الإعلام المحلية والأجهزة العليا للرقابة المالية الأخرى والمنظمات الدولية مثل الإنتوساي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يخلق تحالفاً قوياً ضد التهديدات المحتملة. ويمكن الاستفادة من كيانات مثل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI) كمنتديات لجمع الدعم الإقليمي والدولي.

- **المشاركة الدولية :**

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً استخدام المنصات والآليات العالمية للفت الانتباه إلى التحديات والتهديدات التي تواجه ديوان المحاسبة في لبنان، والسعي إلى التضامن والضغط الدوليين. يمكن أن يشمل ذلك المشاركة في الأحداث أو المنتديات أو المبادرات الإقليمية أو العالمية التي تركز على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية وأدائه.

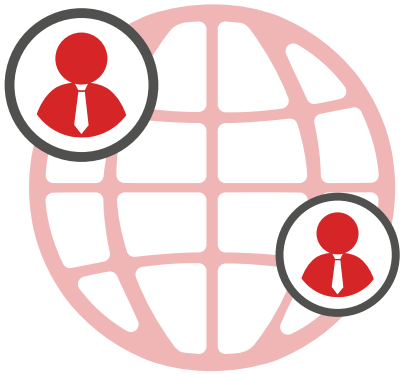
على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مبادرة SIRAM من IDI، وهي مبادرة عالمية تهدف إلى تقييم ودعم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من خلال نهج تشاركي يشمل مختلف أصحاب المصلحة.

الحملات العامة:

- **المشاركة الرقمية:**
يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت لرفع مستوى الوعي بين المواطنين اللبنانين حول أهمية قيام ديوان محاسبة مستقل وفعال يمكنه مساءلة الحكومة ومنع الفساد. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء محتوى إعلامي ومشاركته، مثل مقاطع الفيديو أو الرسومات البيانية أو المدونات الصوتية أو الخطية، التي تشرح دور ديوان المحاسبة وصلاحياته وإنجازاته وتحدياته. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام منصات التواصل الإجتماعي مثل Facebook أو Twitter أو Instagram أو YouTube أو TikTok للوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع، وخاصة الشباب الأكثر نشاطًا عبر الإنترنت. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً استخدام علامات التصنيف مثل #SupportCoA أو #CoAMatters لإنشاء حملات عبر الإنترنت

- **النشاط الميداني:**
يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً تنظيم أو الانضمام إلى الأنشطة الميدانية التي تعبر عن دعمها لاستقلالية ديوان المحاسبة وتطالب بحمايته من أي تدخلات. يمكن أن يشمل ذلك العرائض أو الاحتجاجات أو الاعتصامات أو التجمعات أو الاجتماعات العامة التي تضم مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل الناشطين أو الصحفيين أو المحامين أو الأكاديميين أو المهنيين.

على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التنسيق مع حراك ١٧ تشرين الاول أو غيرها من مجموعات الاحتجاج التي تطالب بالإصلاحات السياسية والمساءلة في لبنان منذ العام ٢٠١٩. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً عقد اجتماعات عامة مع أعضاء ديوان المحاسبة أو ممثليه لمناقشة مخاوفهم ومطالبهم.



دور المراجعة:

- **نزاهة التدقيق:**
يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في ضمان إجراء عمليات تدقيق ديوان المحاسبة بطريقة شفافة ومهنية وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. يمكن أن يشمل ذلك مراجعة تقارير ومنهجيات التدقيق الخاصة بديوان المحاسبة، أو تقديم تعليقات أو توصيات للتحسين، أو تسليط الضوء على الممارسات أو الإنجازات الجيدة، أو الكشف عن أي عيوب أو مخالفات.

- **الإشراف على التعيينات والميزانية:**
إن مراجعة عمليات التعيينات ومخصصات الميزانية المتعلقة بديوان المحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بلبنان، يمكن أن تمنع أي حالات شاذة.

على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني متابعة حالة تعيين أعضاء جدد لملء المناصب الشاغرة في ديوان المحاسبة. ويمكنهم أيضاً الدعوة إلى زيادة أو تأمين موازنة ديوان المحاسبة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية في لبنان.



٣- دمج المعايير والأطر الدولية المفيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ما هي المعايير والأطر الدولية التي يمكن أن تعتمدها ديوان المحاسبة لتعزيز استقلاليتها وفعاليتها؟

يمكن أن يستفيد ديوان المحاسبة من العديد من الصكوك الدولية بشكل كبير :

الإعلانات الدولية :

- إعلان ليما والمكسيك : تؤكد هذه الإعلانات، التي أطلقتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، على أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية. إنها توفر خارطة طريق تأسيسية، وتضع المبادئ التي تدعم إنشاء هذا الاستقلال والحفاظ عليه. ومن خلال دمج هذه الإعلانات، يمكن لديوان المحاسبة مواءمة وظائفه مع المبادئ التوجيهية المعترف بها عالميا.

معايير المراجعة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية :

توفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) مبادئ توجيهية شاملة للأجهزة العليا للرقابة المالية بشأن إجراء عمليات عالية الجودة للمراجعة المالية والرقابية ترتبط بالالتزام والأداء. يمكن اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ديوان المحاسبة من تنفيذ ممارسات رقابية شاملة تغطي جميع جوانب الإدارة المالية العامة، مثل الإيرادات العامة والإنفاق العام والأصول والالتزامات والسياسات.

على سبيل المثال، يمكن لديوان المحاسبة استخدام المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠٠ لإجراء عمليات تدقيق الأداء التي تقيّم كفاءة وفعالية البرامج والمشاريع العامة وموازناتها.

إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية :

إن إجراء تقييم باستخدام إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية يمكن أن يساعد ديوان المحاسبة والمجتمع المدني على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص لتعزيز استقلالية ديوان المحاسبة وأدائه. يمكن للتشخيص الشامل أن يوجه استراتيجيات ديوان المحاسبة والدعم من أصحاب المصلحة، مثل الجهات المانحة ومجلس النواب ووسائل الإعلام والمواطنين. على سبيل المثال، يمكن لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية قياس مدى امتثال ديوان المحاسبة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وجودة التدقيق وتأثيره، وقدرته التنظيمية وحوكمته، واتصالاته ومشاركته.

إعلان أبوظبي :

يسلط إعلان أبو ظبي المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام ٢٠١٩ الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد. ويشدد على أهمية حماية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من أي تأثير أو تدخل لا مبرر له. يمكن لمبادئ الإعلان أن توجه ديوان المحاسبة والمجتمع المدني في تعزيز دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد. على سبيل المثال، يدعو الإعلان إلى تعزيز الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية التي تحمي دور ديوان المحاسبة واستقلاليته وموارده وسلطاته. كما يحث على تعزيز التعاون والتنسيق بين ديوان المحاسبة ووكالات مكافحة الفساد الأخرى، مثل هيئة مكافحة الفساد أو هيئة التحقيق الخاصة.

ب- المشاركة والتعاون بين أصحاب المصلحة

يعد بناء الجسور بين مختلف أصحاب المصلحة أمرا بالغ الأهمية. في ظل التحديات الفريدة التي يواجهها لبنان، من الضروري فهم كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة والتأثير بشكل فعال في عملية التدقيق المالي، وخاصة في سياق ديوان المحاسبة.

١- تكييف نماذج المشاركة مع مراعاة البيئة اللبنانية

بالنظر إلى المشهد الاجتماعي والسياسي المميز في لبنان، كيف يمكن تكييف نماذج المشاركة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية ومنظمات المجتمع المدني بشكل فعال؟

يعد إدراك التحديات الفريدة التي يواجهها لبنان، مثل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومحدودية ثقة الجمهور، الخطوة الأولى نحو التعاون الفعال بين الجهاز الأعلى للرقابة المالية (ديوان المحاسبة) ومنظمات المجتمع المدني. يكمن المفتاح في تعديل أفضل الممارسات العالمية لتتناسب مع السياق المحلي:

ترجمة تقارير التدقيق : يمكن أن يكون تبسيط نتائج التدقيق المعقدة وتلخيصها لجعلها سهلة الفهم أمراً بالغ الأهمية. على سبيل المثال، في حال تم تبسيط أحكام صفقات الكهرباء الأخيرة في لبنان والتي تعتبر معقدة، يمكن عندها توجيه الخطاب العام وتمكينه من بناء آراء حول السياسات.

إشراك المجتمع : يعتبر جمع الأفكار من أفراد المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية. بالتالي يمكن عقد لقاءات عامة في مدن مثل طرابلس أو بعلبك تركز على شؤون محلية محددة لإعطاء الأجهزة العليا للرقابة لمحة حول هذه المسائل من منظور شعبي.

المناصرة المجتمعية : يمكن لمنظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التعاون لضمان مساءلة الحكومة. على سبيل المثال، يمكن أن تضغط سويا من أجل الشفافية فيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار بعد انفجار بيروت جهداً

تعزيز القدرات : سيؤدي تمكين المجموعات المدنية المحلية، مثل المنظمات التي يقودها الشباب والتي ظهرت خلال حراك تشرين الأول ٢٠١٩، من التحليل النقدي لنتائج التدقيق، إلى خلق مجتمع أكثر اطلاعا.

المنصات المبتكرة : يمكن أن يؤدي تبني منصات مثل تويتر أو كلوب هاوس، التي حظيت بشعبية كبيرة خلال حراك العام ٢٠١٩، إلى تعزيز الحوارات المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسد الشراكة مع الجامعات اللبنانية لاستضافة الندوات الفجوة بين الجهاز الأعلى للرقابة المالية (ديوان المحاسبة) ومنظمات المجتمع المدني.

من شأن التكيّف الاستراتيجي لهذه النماذج أن يضمن توافق مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل جيد مع الواقع الاجتماعي والسياسي في لبنان، مما يؤدي إلى نتائج أكثر فعالية.

٢- إتاحة الفرص لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة والتأثير في عملية التدقيق، بما يضمن الشفافية

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني في لبنان المساهمة بشكل استباقي في عملية التدقيق وتوجيهها لضمان شفافية أكثر شمولية ؟

- **تخطيط التدقيق :**

إشراك المجتمعات المحلية في مناطق مثل البقاع لتحديد مدى فعالية الدعم الزراعي. يمكن عقد منتديات عامة في مراكز المجتمع المحلي، لضمان تلبية الاحتياجات والاهتمامات المحددة للمزارعين في أولويات المراجعة السنوية.

- **المساعدة الفنية :**

التعاون مع المدونين اللبنانيين المشهورين لنشر نتائج التدقيق المبسطة. على سبيل المثال، عقد شراكات مع منصات مثل "Megaphone News" لتسليط الضوء على النقاط الرئيسة من تقارير التدقيق.

- **عمليات تدقيق المواطنين :**

بدء عمليات تدقيق مجتمعية في المناطق المتضررة من تحديات البنية التحتية، مثل منطقة بيروت ما بعد الانفجار، مما يضمن استخدام أموال إعادة الإعمار بكفاءة وشفافية.

- **مؤشرات أداء منظمات المجتمع المدني :**

إطلاق مؤشر الشفافية الذي ن شأنه تقييم أداء المجالس البلدية في جميع أنحاء لبنان. على سبيل المثال، كشف ممارسات إدارة النفايات في بكفيا مقارنة مع تلك الموجودة في طرابلس لتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتحديد مكامن الضعف والتحسينات الواجبة.

- **تعزيز القدرات :**

تنظيم ورش عمل مع خبراء من الجامعات اللبنانية، مثل الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، مع التركيز على مجالات التدقيق الناشئة مثل تتبع النفقات الرقمية أو تدقيق الإغاثة في حالات الكوارث في ضوء الأزمات الأخيرة.

- **المحافظة على الإستقلالية :**

مراجعة التعيينات في ديوان المحاسبة للحؤول دون حدوث أي تحيزات طائفية محتملة وتمثيل غير متناسب بالنظر إلى تركيبة لبنان الطائفية الفريدة.

- **الوصول إلى المعلومات :**

تطبيق أحكام القانون للحصول على المعلومات تتعلق بالوصول إلى تقارير التدقيق حول القضايا البارزة، مثل أزمة الكهرباء أو ندرة المياه المستمرة، ومن ثم عقد لقاءات متلفزة على منصات مثل تلفزيون "الجديد" أو "LBCI" لإشراك جمهور أوسع.

من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تزيد بشكل كبير من شفافية وفعالية عملية التدقيق في لبنان.

IV. الجزء الثالث
المضي قدماً : معالجة التحديات واغتنام الفرص

للتغلب على التحديات الفريدة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في لبنان، والاستفادة من الفرص الناشئة، من الأهمية بمكان استكشاف الإصلاحات القانونية المحتملة، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة العامة الاستباقية.

أ- الإصلاحات القانونية المحتملة وجوهر بناء التحالفات

ما هي الإصلاحات القانونية التي يمكن أن تعزز استقلالية ديوان المحاسبة في لبنان، ولماذا يعتبر بناء التحالفات أمراً ضرورياً في هذا الصدد؟

وينبع الإصلاح الحقيقي من نهج ذي شقين : أولا، إقرار تعديلات قانونية هادفة لتعزيز استقلالية ديوان المحاسبة، وثانياً، تعزيز قيام تحالفات قوية لدعم هذه الإصلاحات. تشمل بعض التعديلات القانونية الأساسية ما يلي :

- **الاستقلالية المالية :**

تأمين ميزانية منفصلة لديوان المحاسبة، وتقليل اعتماده على السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، يمكن أن يحصل ديوان المحاسبة على نسبة ثابتة من ميزانية الدولة، أو أن يكون له مصادر إيرادات خاصة به، مثل الرسوم أو الغرامات.

- **التركيز على التدقيق :**

الحد من عمليات التدقيق المسبقة للتأكيد على عمليات التدقيق المالي والامتثال والأداء اللاحق. على سبيل المثال، يمكن أن يركز ديوان المحاسبة بشكل أكبر على تدقيق إنفاق الأموال العامة بعد صرفها، وليس قبل تخصيصها.

- **بروتوكولات الشفافية :**

التأكد من مشاركة جميع نتائج التدقيق على الفور مع مجلس النواب وتحميلها عبر الإنترنت. على سبيل المثال، يمكن لديوان المحاسبة نشر تقارير التدقيق الخاصة به على موقعه الإلكتروني ضمن إطار زمني محدد، وتقديمها إلى اللجان النيابية المعنية لمناقشتها ومتابعتها

- **عمليات الاختيار :**

تقديم أساليب شفافة تقلل من التأثير التنفيذي على تعيينات مراكز القيادة في ديوان المحاسبة. على سبيل المثال، يمكن اختيار أعضاء ديوان المحاسبة من قبل لجنة مستقلة تضم ممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والسلطة القضائية.

يعتبر بناء التحالفات بمثابة العمود الفقري لهذه الإصلاحات:

١

الحملات التعاونية:

إقامة تحالفات مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وهيئات الرقابة من أجل حملات المناصرة الموحدة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتعاون مع الصحف المحلية أو القنوات التلفزيونية لكشف حالات الفساد أو سوء الإدارة التي كشفت عنها عمليات التدقيق التي يقوم بها ديوان المحاسبة. يمكنها أيضاً التنسيق مع هيئات رقابية أخرى، مثل هيئة مكافحة الفساد أو هيئة التحقيق الخاصة، للمطالبة بالمساءلة واتخاذ الإجراءات من جانب السلطات.

٢

الانتماءات العالمية:

التعامل مع الكيانات الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مثل مبادرة الأنتوساي للتنمية للحصول على أفضل الممارسات والنماذج العالمية. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في المبادرات الإقليمية أو العالمية التي تدعم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وأدائه، مثل SIRAM أو إعلان أبو ظبي ويمكن للجهاز هذا أيضا طلب المساعدة الفنية من هذه الكيانات لبناء قدراته ولتعزيز مهاراته ومعارفه.

٣

المناصرون في مجلس النواب:

بناء مجموعة مناصرة للحلفاء داخل مجلس النواب لضمان التعديلات التشريعية والدفع بها قدما. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الضغط على النواب أعضاء لجنة المالية والموازنة أو لجنة الإدارة والعدل أو إقناعهم بدعم مشروع القانون الذي يهدف إلى إصلاح هيكلية ديوان المحاسبة ووظائفه. يمكنهم أيضاً مراجعة التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها هذا القانون في مجلس النواب والإبلاغ عنها.

٤

الوعي العام:

تعزيز الوعي العام، وتسليط الضوء على أهمية وجود مؤسسة تدقيق مستقلة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم فعاليات عامة أو حملات لتثقيف المواطنين حول دور ديوان المحاسبة وتفويضه، وكيف يمكنه حماية حقوقهم ومصالحهم. يمكنهم أيضاً التماس تعليقات المواطنين أو ملاحظاتهم بشأن أولويات التدقيق أو توصيات ديوان المحاسبة.

ب- مقاربات بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيزها

كيف يمكن تجهيز منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل للتعامل بفعالية مع ديوان المحاسبة في لبنان؟

يجب أن يتم تزويد منظمات المجتمع المدني بالأدوات والمعرفة المناسبة لكي تعمل كلاعب فعال في مجال التدقيق:

- **المعرفة المتعلقة بالتدقيق :**

تنظيم دورات تدريبية حول أساسيات التدقيق العام. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتعاون مع الجامعات اللبنانية أو الجمعيات المهنية لتقديم ورش عمل أو دورات حول فهم أنواع التدقيق والمعايير المتبعة لإتمامه وكيفية فهم التقارير ورموزها.

- **نقل المعرفة :**

إنشاء سبل الإرشاد حيث ينقل المدققون المتمرسون خبراتهم إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، يمكن لمدققي الحسابات المتقاعدين أو أعضاء الجمعية اللبنانية للمحاسبين القانونيين العمل كموجهين أو استشاريين لمنظمات المجتمع المدني.

- **أدوات المراجعة :**

تطوير أدلة شاملة لتقييم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والتهديدات المحتملة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام أداة التقييم السريع لاستقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SIRAM) التي طورتها مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI)، وتكييفها مع السياق اللبناني.

- **إتقان البيانات :**

تعزيز معرفة البيانات العامة، وتمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى بيانات التدقيق المعقدة وتفسيرها وتبسيطها. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم دورات تدريبية على تحليل البيانات باستخدام أمثلة واقعية من القطاع العام في لبنان.

- **التعاون المبتكر :**

تسهيل فعاليات الهاكاثون التي تجمع بين متخصصي البيانات والهيئات المدنية لوضع حلول لمراجعة التدقيق. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتعاون مع شركات التكنولوجيا أو الشركات الناشئة في المنطقة الرقمية في بيروت لتنظيم هاكاثونات تركز على إنشاء أدوات أو تطبيقات مبتكرة لمراجعة التدقيق.

- **هيئات المناصرة :**

إنشاء كيانات استشارية لمنظمات المجتمع المدني تتمحور حول استراتيجيات المناصرة والمعارك القانونية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم ائتلاف من منظمات المجتمع المدني اللبنانية بتشكيل فريق عمل أو لجنة مشتركة تركز على الدعوة إلى استقلالية ديوان المحاسبة وفعاليته.

- **التحالفات الأكاديمية :**

إقامة علاقات مع الجامعات لتسخير براعتها البحثية في تحليل نتائج التدقيق. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتعاون مع مراكز البحوث أو الأقسام في الجامعات مثل الجامعة الأمريكية في بيروت أو الجامعة اللبنانية الأمريكية لإجراء دراسات أو تحليلات حول عمليات تدقيق ديوان المحاسبة.

ت- تشجيع المشاركة العامة التفاعلية وضمان إمكانية الوصول إلى التقرير

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتنشيط تفاعل العامة مع ديوان المحاسبة وضمان سهولة الوصول إلى تقارير التدقيق؟

يزيد التزام المواطنين شفافية عملية التدقيق وتأثيرها. يمكن اتخاذ عدة تدابير لتحفيز هذا الالتزام :

- **المطالبة بالشفافية :**

  حملات العرائض التي تصر على النشر الرقمي الفوري لتقارير ديوان المحاسبة الكاملة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني إطلاق حملات أو منصات عبر الإنترنت، مثل Change.org أو Avaaz، لجمع التواقيع والضغط على الحكومة لنشر تقارير ديوان المحاسبة على موقعها الإلكتروني أو في الجريدة الرسمية.

- **منصات آراء المواطنين :**

  تصميم أدوات التعهيد الجماعي حيث يمكن للشعب نقل تجاربه مع الخدمات العامة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول أو مواقع الويب، مثل بلديتي حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن مشاكل أو شكاوى حول الخدمات العامة في بلدياتهم أو مناطقهم، ومشاركتها مع ديوان المحاسبة.

- **إشراك الشباب :**

  إطلاق مسابقات لتشجيع الشباب على صياغة تصورات للبيانات بناءً على نتائج ديوان المحاسبة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتعاون مع المدارس أو المنظمات الشبابية، مثل منظمة شباب ضد الفساد أو منظمة الشباب من أجل التغيير، لتنظيم مسابقات أو هاكاثون حيث يمكن للطلاب أو الناشطين الشباب إنشاء رسومات بيانية أو خرائط أو لوحات معلومات توضح نتائج وتوصيات تدقيق ديوان المحاسبة.

- **التواصل الإبداعي :**

  تحويل تقارير التدقيق المعقدة إلى مستندات سهلة الفهم مثل القصص المصورة أو مقاطع الفيديو المتحركة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعاون مع الفنانين المحليين أو وسائل الإعلام المحلية، مثل Samandal Comics، لإنتاج محتوى إبداعي يبسط ويشرح نتائج التدقيق التي توصل إليها ديوان المحاسبة وتداعياته على المواطنين.

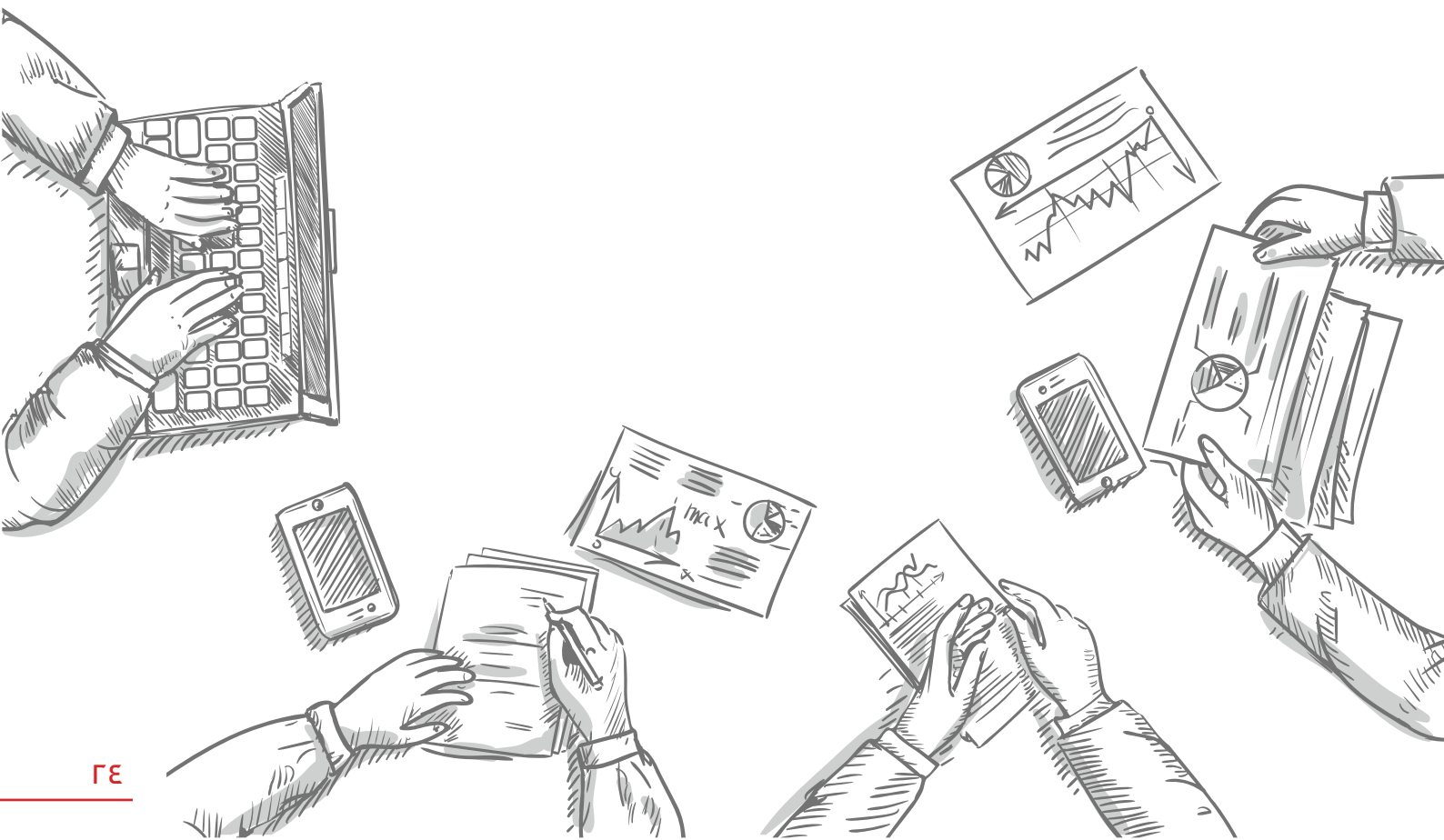
- **مجموعات التمكين :**

ابتكار مجموعة أدوات على وسائل التواصل الاجتماعي تسمح للمواطنين بتتبع ممارسات الموازنة العمومية والإشراف عليها. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تطوير أدلة أو نماذج تساعد المواطنين على الوصول إلى بيانات ومستندات الموازنة المتعلقة بمحافظاتهم أو أقضيتهم وتحليلها، ومشاركتها على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك أو تويتر.

- **الحوارات العامة :**

عن طريق تنظيم حلقات نقاش واجتماعات جماعية حول نتائج التدقيق لزيادة التغطية الإعلامية. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم فعاليات أو منتديات عامة، مثل منتدى TEDx بيروت أو مناظرات بيروت، حيث تتتم دعوة الخبراء والصحفيين والناشطين أو ممثلي ديوان المحاسبة لمناقشة نتائج تدقيق ديوان المحاسبة وتأثيرها على الحوكمة والمساءلة في لبنان.

لا يؤدي تسخير هذه الأساليب فقط إلى زيادة التفاعل العام مع ديوان المحاسبة، بل يضمن أيضاً بقاء نتائج تلك شفافة ومتاحة للجميع.



٧- الخاتمة

أ- إعادة التأكيد على الأهمية القصوى للحفاظ على استقلالية ديوان المحاسبة .

لماذا تعد استقلالية ديوان المحاسبة ضرورية للحوكمة الديمقراطية في لبنان؟

تشكل استقلالية ديوان المحاسبة في لبنان أساساً لضمان استخدام أموال المكلفين والمساعدات الدولية الهامة التي يعتمد عليها لبنان إلى حد كبير بكفاءة وأخلاقية وفعالية. إذا تم المساس بإستقلالية ديوان المحاسبة، فقد يؤدي ذلك إلى سوء استخدام الأموال العامة دون رادع وتقويض ثقة المواطنين في الحكم. إبالتالي يكفل ضمان قدرة ديوان المحاسبة على العمل دون تدخل سياسي حياد وفعالية عمليات التدقيق التي يقوم بها، وبناء ثقة المواطنين في الإدارة المالية للدولة. تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في دعم هذه الإستقلالية من خلال الضغط لتنفيذ إصلاحات قانونية، ورفع مستوى الوعي العام، وإقامة تحالفات تضمن عدم انتهاك إستقلالية ديوان المحاسبة.

ب- تداعيات استقلالية جهاز أعلى للرقابة على مشهد الحوكمة الأوسع في لبنان.

كيف تؤثر استقلالية ديوان المحاسبة على شبكة الحوكمة الأوسع في لبنان؟

تترك استقلالية ديوان المحاسبة تداعيات إيجابية واسعة النطاق على مشهد الحوكمة في لبنان بأكمله. عند العمل بعيداً عن الضغوطات الخارجية، يوجد ديوان المحاسبة بيئة تزدهر فيها الشفافية والنزاهة والمساءلة في جميع قطاعات الحوكمة. عند أداء نشاطة بإستقلالية يعمل ديوان المحاسبة كرادع للفساد، ويعزز تقديم الخدمات العامة، واستنارة المواطنين. عندها يمكن لتقاريره أن تقود الإصلاح وتحدث عمليات حكومية أكثر شفافية. يضع ديوان المحاسبة المتمكن معياراً عالياً للرقابة، ويلهم المؤسسات الأخرى، مثل التفتيش المركزي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لدعم معايير استقلالية ونزاهة مماثلة.

ت- الحشد النهائي لمواصلة جهود جميع أصحاب المصلحة لحماية الشفافية والنزاهة.

ما هو الدور الجماعي لأصحاب المصلحة في دعم إستقلالية ديوان المحاسبة، وما سبب أهميته؟

تأمين إستقلالية ديوان المحاسبة مهمة شاقة تتطلب التفاني والمسؤولية الجماعية واليقظة المستمرة. هذا الأمر محفول بالتحديات الكبيرة غير أن التغلب عليها ليس بالأمر المستحيل. كل أصحاب المصلحة، من منظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام وصناع السياسات والعامة، لديهم دور يلعبونه في ضمان بقاء ديوان المحاسبة رمزًا للشفافية والحياد. يجب على ديوان المحاسبة من جهته أن يلتزم بتفويضه، وأن يضمن أصحاب المصلحة الخارجيون، وخاصة منظمات المجتمع المدني، حماية إستقلاليته. يصبح المواطنين، بعد اطلاعهم واشراكهم، حراسا يراقبون ويدعمون ويدافعون عن مهام ديوان المحاسبة واستقلاله. في المحصلة، يتجاوز النضال من أجل استقلالية ديوان المحاسبة الإصلاح المؤسسي ؛ فهو يجسد إلتزام لبنان بالقيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة. أخيرا بفضل الوحدة والرؤية المشتركة، يصل لبنان إلى الشفافية والمساءلة.

قائمة المراجع :

- منظمة الشفافية الدولية. (٢٠٢٢). مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٢. أخذ المستند من الرابط.
- مركز موارد U٤ لمكافحة الفساد. (٢٠٢٠). نظرة عامة على الفساد ومكافحة الفساد في لبنان. أخذ المستند من الرابط.
- حرب، ت. (٢٠١٩). تعزيز المساءلة في الإدارة المالية العامة في لبنان. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- شراكة الموازنة الدولية. منهجية مسح الموازنة المفتوحة.
- فيتوريا وآخرون (٢٠٢٠). كيف يمكن لمجلس النواب اللبناني زيادة الشفافية في الموازنة؟
- الحسن، ل. (٢٠٢٢). الإطار القانوني للتدقيق العام في لبنان : أي أمل في الاستقلالية؟
- IBP. دليل مراجعة تنفيذ الموازنة ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT). ركيزة نزاهة المالية العامة.
- الدجاني، د. (٢٠٢٢). البيانات من أجل المساءلة : تمكين المواطنين عن طريق تقديم المعلومات العامة
- بيير، ت. (٢٠٢١). نقل نتائج التدقيق من أجل المصلحة العامة : المقاربات التجريبية.
- محمد علي مغبط . المبادئ الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – الإنتوساي ؛ مبادئ الشفافية والمساءلة لتنظيم ديوان المحاسبة . منظمة الشفافية – لبنان (LTA) – لا للفساد، المكتب الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٠.
- لجنة المبادئ التوجيهية للتدقيق المالي التابعة للإنتوساي. المبادئ التوجيهية للمراجعة المالية : ISSAI ١٣٠٠ – التخطيط لتدقيق البيانات المالية.
- مبادرة الأنتوساي للتنمية ومنظمة الشفافية الدولية. (٢٠٢٢). حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة : مجموعة موارد لمنظمات المجتمع المدني.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI). الموقع الرسمي. أخذ المستند من الرابط.
- المرسوم التشريعي (١٩٨٣) رقم ٨٢ تاريخ : ١٦/٠٩/١٩٨٣ تنظيم ديوان المحاسبة. أخذ المستند من الرابط.
- الإنتوساي. الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام. أخذ المستند من الرابط



العنوان: سوديكو سكوير سنتر، بلوك ب، الطابق ٤، الأشرفية، بيروت – لبنان
الهاتف: ١/٢/٣..٩٦١١٦١٦+ | الخليوي: ٧٧٧ ٧٠٠٣٥ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: transparency@transparency-lebanon.org

WWW.TRANSPARENCY-LEBANON.ORG